المحـــاضـرة رقم 04

الفـــــرع الثـــاني: الانتقـــادات المُوجهـــة لمفهـوم التنمـــية المُستـــدامة

إنّ مفهوم التنمـية المُستـدامة كان ولا يزال خاضعًا للنقد، بما في ذلك مسألة ما الذي يجب إدامته في التنمـية المُستـدامة. وقد قيل أَنَّهُ لا يوجد شيء قابل للاستدامة لمورد غير مُتجدد أصلًا، لأنّ أيّ معدل إيجابي للاستغلال سيؤدي في النهاية إلى استنفاد مخزون الأرض المحدود[1]. فضلًا يعد تعريف التنمـية المُستـدامة مُفتوحًا لتأويلات متعددة، فمثلًا ما هي بالضبط الحاجة، وكيف يمكن تحديدها؟ فما يعتبر حاجة من قبل شخص أو مجموعة ثقافية قد لا يعتبر كذلك بالضرورة من قبل شخص آخر أو مجموعة ثقافية أخرى. وقد تختلف الحاجات أيضًا مع الزمان، وتختلف معها مقدرة الناس على تلبيتها. إضافةً، أَنَّ معنى التنمية يمكن تفسيره بطرائق عديدة [2].

والحـال، أَنَّ التنمـية المُستـدامة وجهت لها انتقادات عدة لا سِيَّما المفهوم الذي جاء به تقرير لجنة بورنتلانـد. ويمحور الانتقاد الأساسي الذي وجه للتعاريف بمجملها سواءً قمنا بسردها أم لم نتناولها هو أَنَّها كلها تفتقد إلى **غطـاء نظـري علمـي**، أيّ أَنَّهُ: "**مادام أن علماء الاقتصاد لم ينظروا بعد للتنمية المستدامة، فيبقى تعريف هذا المفهوم لا يرتقي إلّا إلى مجرد محاولات**"[3]. ويدل على هذا ما جاء في رسالة **بـان كـي مـون (Ban Ki-Moon)** إلى البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة: "**دعونا نحدد أهداف التنمية المستدامة بوضوح، وبالتّالي نلهم المواطنين والشركات والحكومات والعلماء ومنظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم التحرك نحو تحقيقها**".

وفـي هذا الصـدد، هنـاك من يرى أَنَّ التنمـية المُستـدامة ما هي إلّا إيديولوجية سياسية (العولمة) تم صياغتها من طرف الأمـم المتحدة **(دول الشمال)** والهدف من ورائها حث دول العالم الثالث على الانخراط في البرنامج البيئي لدول الشمال. ذلك أَنَّ التنمية المستدامة والحدود البيئية دون التنمية والنمو الاقتصاديين. وينتقد مصطلح التنمية المستدامة أيضًا بسبب الغموض الذي يحيط به، أين اعتبر النقاد التعريف "غامضًا ولكنه متفائل vague but optimistic"[4]. كمـا نجد الوزير الفرنسي السابق وأستاذ

---

[1] Kerry Turner, "Sustainability, Resource Conservation and Pollution Control: An Overview", In Kerry Turner (ed.), **Sustainable Environmental Management**, (London: Belhaven Press, 1988).

[2] مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، **المرجع السابق**، ص 148.

[3] العايب عبد الرحمن، **المرجع السابق**، ص 22.

[4] Albert Bartlett, “Reflections on Sustainability, Population Growth, and the Environment”, **The Future of Sustainability**, 2006, p 22.

الفلسفة **لـــوك فيـري (Luc Ferry)** في هذا الصدد يُقول: **"أعرف أنّ التعبير دقيق، ولكني أجده عبثيًا للغاية، أو غامضًا إلى حد أَنَّهُ لا يقول شيئًا محددًا"** [1].

كمـا أَنَّ التعريف أغفل جملة من الأبعـاد التي كان من الواجب التركيز عليها والتي بواسطتها تتحقق التنمية المستدامة. فالحلقات الأربع التي أغفلها التعريف هي **البعـد الزمـنـــي، والبعـد المالـــي، والبعـد التكنولوجـــي، والبعـــد الإيديولوجـي**. فبالنسبة للبعد الزمني، فالتعريف أشـار لمسؤولية الحاضر والمستقبل في تحقيق التنمـية المُستـدامة دون ذكر المسؤولية التي يتحملها الماضي **(الدول التي كانت مُستعمـرة مثـلًا)** وبالنسبة للبعد المالي، فالتعريف لم يشير للعبء المالي الذي يتوجب تحمله من أجل التحكم في المسائل البيئية والاجتماعية الماضية والحاضرة والمستقبلية. أمّـا عن البعد التكنولوجي، فالتعريف لا ينظر إلى التكنولوجيا إلّا من زاوية سلبية[2]. بينما نجد البعد الايديولوجي يربطها بالاقتصاد الليبرالي والنظام الديمقراطي الليبرالي فقط. إذ يقول **جـون بـــادن (John Baden)** في هذا الصدد: **"يعتمد تحسين جودة البيئة على اقتصاد السوق ووجود حقوق ملكية مشروعة ومضمونة"**.

ومما يؤخـذ على التنمـية المُستـدامة اختلاف وجهات النظر في تفسير وتعريف مفهوم التنمـية المُستـدامة بحيث هناك من يرى أَنَّ هذه الاختلافات كبيرة جدًا إلى درجة أَنَّ معظم المختصين لم يتوصلوا إلى إجماع حول العناصر التي يجب أَنَّ تتوفر فيها **الاستدامـــة** والعناصر الأخرى القابلة للقياس. ومن بين الانتقادات أيضًا نجد أَنَّهُ في التعاريف تتم الإشارة إلى الأجيال المُقبلة وضرورة توفير حاجياتها الضرورية وتحقيق ذلك مبني على عنصر الاستدامة ليس فقط على مستوى الدولة منفردة ولكن على مستوى الكرة الأرضية بمجملها. وفي هذا المجال، **"لن يكون هناك إجماع بين الدول حول كيفية تحقيق ذلك لأن التعاريف لم تتطرق إلى الإطار الاستراتيجي الذي يسمح لدول العالم بالقيام بتحقيق الاستدامة"**.

المـــطلب الثـــالـــث: التنمـية المُستـدامة والحُكـم الراشـد: الفواعـل والاستراتيجيـات

يُعـد الحُكـم الراشـد (الرشيد) ـــــ كمـا أشرنـا سابقًا ـــــ بمثابة البُعد السياسي لتطبيق التنمـية المُستـدامة وعلى هذا الأسـاس، فانّ مسألة تطبيقه تعد ضرورية، إذ لا يُمكن تصور تنمـية مُستـدامة بدون حُكم راشـد. ويعود أصل مصطلح الحوكمة Governance إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاقيات نبيلة وسلوكيات شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب، فإذا ما وصل بالسفينة إلي

[1] Luc Ferry, **Le Nouvel Ordre écologique, L'arbre, l'animal et l'homme**, 1992, at : https://bit.ly/3g83HPf
[2] العايب عبد الرحمن، **المرجع السابق**، ص 22.

بر الأمان وعاد وحقق مهمته بسلام ... أطلق عليه خُبراء البِحار **القبطان المُتحوكم جيّدًا**[1]. أمّـا، في وقتنا المعاصر فقد استعمل المُصطلح بدءً من أواخر ثمانينيات (1989) القرن الماضي من طرف البنـك الدولي للدلالة على كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويعـرف **الحُكـم الراشـد (Good Governance)** ـــــــ أو **الحكـامة أو الحَوْكَمـة** ـــ بأنّه وسيلة لقياس كيفية إدارة المؤسسات العامة للشؤون العامة وإدارة الموارد العامة بأحسن بطريقة. كمـا تعد الحوكمة عملية لصنع القرار والعملية التي تنفذ بها القرارات (أو لا تنفذ). وللحُكـم الراشـد ثمانية خصائص (معايير) رئيسية وهي: إنّه تشاركي، موجه نحو توافق الآراء، قابل للمساءلة، شفاف، مستجيب، فعال، منصف وشامل ويتبع حكم القانون. يضمن الحد من الفساد، وأن آراء الأقليات تؤخذ في الاعتبار وأن أصوات أكثر الفئات ضعفًا في المجتمع تُسمع في عملية صنع القرار. كمـا أنها تستجيب لاحتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية[2]. بينمـا يرى **البرنـامج الإنمـائي للأمـم المتحـدة** (الصادر في 2012) أَنَّ الحوكمة هي: "**ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق مصالحها**". في حين يشير **تقريـر التنمـية الإنسـانية العربيّـة** (الصادر في 2011) إلى الحوكمة من منظور تنموي بحيث يعتبرها الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهة الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا سِيَّما لأكثر أفراد المجتمع فقرًا وتهميشًا. أمّـا **الحوكمـة التنظـيمية (Organisational Governance)** فيمكن تحديد معاييرها كالتّالي [3]:

1) حق الشكوى القانونية.
2) المحاسبية.
3) الشفافية.
4) السلوك أو التصرف الأخلاقي.
5) الاعتراف بأصحاب المصالح وباهتماماتهم

والحقيقـة، أَنَّ الحوكمة تشمل ثـلاثـة مكونات أساسية آلا وهي: الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بحيث يسهم تضافر جهود هذه المكونات الثلاثة وعملها ضمن استراتيجية واحدة ومحددة في تفعيل مفهوم التنمـية المُستـدامة وتطبيقه على أحسن وجه، في حين أَنَّ أي خلل فيها سوف يأدي

[1] مدحت محمد أبو النصر، **الحوكمة الرشيدة. فن إدارة المؤسسات عالية الجودة**، (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015)، ص 39.

[2] "What is Good Governance", **UNESCAP**, 2009,at : https://bit.ly/2Q3yH8i

[3] مدحت محمد أبو النصر، **المرجع السابق**، صص 40-45.

بالضروري الى فشل في تطبيق التنمـية المُستـدامة. وبالتّالي، يتم تطوير أفراد المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطًا وثيقًا لإنتاج الحكم الراشد وهي[1]:

- **البعـد السيـاسـي:** المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.
- **البعـد التقنـي:** المرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها.
- **البعـد الاقتصـادي والاجتمـاعـي:** المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة.

الفـــرع الأوّل: دور الفـواعـل الحكوميـــة في تطبيـق التنمـية المُستـدامة

أولًا: الحكومـــة (الإدارة المركـزيـة): تعتبر الحكومـة ـــــ التي تعد الركيزة الأساسي للقطاع العام ـــــ بلا شك الفاعل رقم واحد في التنمية المُستـدامة باعتبارها السلطة التنفيذية وصانعة السياسات العامة وواضعت أهم القوانين والتشريعات. خصوصًا، وقد أصبحت تقارير الاستدامة ذات أهمية متزايدة لتطوير معايير التنمية العالمية ولتنسيق مساعي الدولة في متابعة أهداف التنمية المستدامة (ODD). وبالتّـالي، أصبحت الحكومات تلعب دورًا مهمًا من خلال الالتزام بالمعايير والبروتوكولات والاتفاقيات والمعايير الواردة في هذه الأطر [2]. فضلًا عن ذلك تعتبر الحكومات الممثل لمصالح بلادهم في المفاوضات الدولية التي تؤثر على التنمية والبيئة.

وتلعب الحكومات أيضًا دورًا أساسيًا في تعزيز التنمية المستدامة. ذلك أنّهم مسؤولون عن بتطبيقها ووضع السياسات العامة وضمان التنسيق بين مختلف الأطراف. وعلى هذا الأساس، يُمكننا القول أنَّ الحكومات تعد الركيزة الأولى ـــــ وإنْ لم تكن الوحيدة ـــــ في دفع عجلة التنمـية المُستـدامة إذا لا يمكن تصور لها المفهوم أو تطبيق له بشكل صحيح وفعال دون إرادة سياسية حقيقة تمثلها الحكومة وتسعى إلى تجسيدها على أرض الواقع بالتفاهم والتنسيق بين مختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

ثـــانيًـــا: السلطـة التشريعيـة: يلعب البرلمانيون دورًا حاسمًا في دفع عجلة التنمية بحيث يكون محورها الناس وتعكس احتياجات ناخبيهم وتستجيب لها. وقد شهدت العقود الأخيرة اعترافًا متزايدًا بأهمية انخراط

---

[1] حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، ضمن: إسماعيل الشطي [وآخرون.]، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص97.

[2] Gerrit Van der Waldt, "The role of government in sustainable development: Towards a Conceptual and Analytical Frameworkfor Scientific Inquiry", **Administratio Publica**, 24 (2), 2016, p 11.

البرلماني في الجهود الرامية إلى إحراز التقدم بشأن الحساسية تجاه البيئة والنمو الشامل والتنمية المستدامة. ويمكن للبرلمانيين من خلال صلاحياتهم الدستورية لعب دور أساسي في دفع عجلة التنمـية المُستـدامة، ومنها على سبيل المثال، سن القوانين والرقابة على سياسات الحكومة وبرامجها بما في ذلك المُصادقة على موازنة الحكومة ورصدها وتمثيل وجهات نظر ناخبيهم، أنْ يكونوا شركاء مهمين ضمن حاكمية خاضعة للمساءلة وشاملة وتشاركية وشفّافة، والتي تعد ضرورة لتحقيق تنمية مستدامة للجميع [1].

يتمتع البرلمانيون بفرصة ومسؤولية دستورية للعب دور مهم في دعم ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. خصوصًا، أَنَّ التشريعات بكافة أنواعها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والجنائية) تحظى بأهمية كبيرة في توفير المناخ المناسب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أهمية التناغم والتناسق بين تلك التشريعات. بحيث يقر إعلان جدول أعمال 2030 "**بالدور الأساسي للبرلمانات الوطنية من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات، ودورها في ضمان المساءلة عن التنفيذ الفعال لالتزاماتنا**" [2]. كمـا يشير إعلان التنمـية المُستـدامة لعام 2030 مباشرة إلـى الأدوار التـي يمكن أن تؤديها البرلمانـات فـي إطـار خطـة التنمية المستدامة، حيث يتوقـع أن تتم تأديـة هذه الأدوار كجزء لا يتجزأ من المهام العادية للبرلمانات[3].

ثـــالثـــًا: الإدارة المحلـــــية: تعرف الإدارة المحلية أنّها: "**نظام من نظم الإدارة العامة، وهي وسيلة إدارية لمعاونة الحكومة المركزية على أداء رسالتها بصورة أكثر فعالية وكفاءة**" [4]. وهي: "**نظام من أنظمة الإدارة العامة وأداة من أدوات التنمية تهدف الي زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة، ويتم بمقتضاها اعطاء المحليات الاختصاصات والصلاحيات التي تساعد علي سرعة وسهولة اتخاذ القرار بعيدا عن السيطرة المركزية مع ارتباط هذا القرار بتحقيق السياسات والأهداف التنموية للدولة، وهي تعبر عن اللامركزية الإقليمية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، أي أنَّ الإدارة المحلية تؤدي الي نقل بعض السلطات إلى الوحدات المحلية. وهذا بالطبع لا يقضي على اختصاصات**

---

[1] كيفن ديفو وشارمي رودريغز ، **دور البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ص 12.

[2] "Parliament's Role in Implementing the Sustainable Development Goals", **United Nations Development Programme**, May 3, 2017,at: https://bit.ly/2EgnBL8

[3] مرفت رشماوي، **دور البرلمانات في خطة التنمية المستدامة لعام 2030**، (بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2018)، ص 16.

[4] اسليماني محمد، بايزيد علي، "أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، **الاقتصاد والتنمية**، المجلد 2، العدد 2، 2015، ص 166.

الحكومة المركزية بل إنه يظهر علاقة اشتراك الوحدات المحلية المركزية، ونتيجة لهذه العلاقة يجب التنسيق بين الطرفين" [1].

إنّ الهدف الأساسي للإدارة المحلية يتمثل في تحقيق التنمية المحلية التي تمثل جزءً من التنمـية المُستـدامة، من خلال دورها في تولى إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة للدولة وتحسين الخدمات المحلية الواقعة في نطاق دائرتها، هكذا تلعب دورًا في إعمال وإتاحة المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين بمعناها الدستوري والتنموي، فيما يتعلق بقطاعات التنمية المحلية، بدون إضرار بالبيئة وإهمال لمتطلبات الأجيال القادمة، مع مراعاة أَنَّ لكل دولة خصوصية معينة وسياق مجتمعي مختلف عن غيرها، يتوقف عليه نجاح هذه البرامج، لذلك فإنّهُ لابد من مراعاة احتياجات كل منطقة أو دولة عند إتباع أو تنفيذ برامج التنمية المحلية، وقد بدا أَنَّ هناك معوقات تواجهها الإدارة المحلية في إحداث تنمية، وتأتي مشكلة ضعف التمويل من أبرز التحديات التي تنقص من فعالية دور الإدارة المحلية في التنمية المستدامة[2].

الفـــــرع الثـــاني: دور الفواعـل غير الحكوميـــة في تطبيـــق التنمـية المُستـــدامة

أولًا: المجتمــع المــدني: يُعـد المجتمـع المـدني (Civil society) ـــــــ قبل أنْ يكون مفهومًا للعلوم السياسية ـــــــ تعبيرًا قانونيًا يحدد في القانون شكلاً من أشكال المجتمع أو المنظمة التي يخضع هدفها للقانون المدني على عكس المجتمعات المؤسسات التجارية والعامة والإدارية. ويشـير المجتمع المدني إلى جميع الجمعيات غير الحكومية وغير الهادفة للربح التي تعمل كمجموعات ضغط للتأثير على السياسات الحكومية بطريقة مواتية لمصالح أولئك الذين يمثلونها. لذلك فهي مسألة نظيم ذاتي للمجتمع خارج الإطار المؤسسي السياسي أو الإداري أو التجاري. ويعرف المجتمـع المـدني أنّهُ: **"المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة وهدفها تحقيق أغراض متعددة كالمشاركة في صنع القرار السياسي عبر الأحزاب السياسية، والدفاع عن مصالح العمل النقابي، والمساهمة في العمل الاجتماعي والتنمية إلى جانب نشر الوعي الثقافي"** [3]. كمـا عرفُ بأنّهُ: **"المنظمات التي يؤسسها الأفراد علي أسس طواعية بصورة مستقلة عن**

---

[1] هشام أمين مختار، "تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 2000)، ص 41.

[2] محمد عبد الهادي، "التنمية المحلية وتنظيم الاستخدامات الاقتصادية للشارع"، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2020/03/29، في: https://bit.ly/2CDeDGQ

[3] سماعيل مهيوبي، أمينة بوعفان، "فعالية المنظمات غير الحكومية بالمجتمع المدني وتأثيرها على التنمية الاجتماعية"، **مجلة الحكمة**، العدد 32، 2014، ص 246.

الدولة، لتؤدي أدوار اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية ... الخ تمارس عملها بصورة ديمقراطية وتشغل هذه المنظمات الفراغ الواقع بين الدولة والأفراد"[1]. وعمومًـا، يُمكننا حصر أركان منظمات المجتمع المدني في ما يلي[2]:

1) **الركــن التطـوعـي:** القائم على الحد الأدنى من التطوع، وأساسه الإرادة الحرة للأفراد في الانضمام لمنظمات المجتمع المدني، وهو معيار تتميز به منظمات المجتمع المدني عن المؤسسات التقليدية الأهلية، التي لا اختيار للفرد للانضمام إليها والانسحاب منها، فهي تنظيمات غير رسمية تهتم بتقديم خدمات مباشرة أو غير مباشرة لإشباع احتياجات المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين، فهي ترسخ لفكرة العمل التطوعي من ناحية أنّها تقوم على الجهود التطوعية لجماعة من الأفراد المهتمين بالخدمة العامة يتولون تنظيمها وإدارتها في إطار النظام العام أو القوانين والتشريعات التي تنظم العمل الاجتماعي التطوعي.

2) **الركــن التنظيمــي:** منظمات المجتمع المدني التي يشكلها الأفراد فيما بينهم وفقا لنظام معين يتم الاتفاق حوله: كالجمعيات، النقابات، المنظمات...إلخ، هي بنى ومؤسسات منظمة، فهي هيكل تنظيمي ذا شخصية معنوية تخضع للقانون وتعمل وفقه، فهي تنشأ مستقلةً عن الدولة من خلال المبادرات الأهلية والاعتماد على التمويل الذاتي والتمتع بالاستقلال الإداري الذي يعطيها حرية التحرك والمبادرة وفقا لما تقرره من أولويات عملها، فضلًا عن تعدد أنشطتها، وتتمتع بسلطات واسعة في اختيار موظفيها وفقا لما تحدده القوانين.

3) **الركــن المــادي** (الربح): منظمات المجتمع المدني لم تنشأ من أجل تحقيق الربح سواءً بصورة مباشر أو غير مباشر؛ إلّا أنّه من حقها تلقي الهبات والتبرعات من قبل الأفراد والشركات، كما تتلقى دعمًا حكوميًا يأخذ أشكال مختلفة كالإعفاءات الضريبية والرسوم.

4) **الركــن القيمــي:** تمارس عملها في إطار السياسية الاجتماعية العامة للدولة بعيدًا عن التقلبات السياسية والصراعات الطائفية، وتلتزم في ممارسة نشاطها بالغرض الذي أسست من أجله، وتخضع نتيجة ذلك لرقابة أجهزة الدولة.

وفيمــا يخص الدور الذي يُمكن أنْ يلعبه المجتمع المدني في حماية البيئة، فإنّ جمعيات المجتمع المدني شريكًا أساسيًا إلى جانب الدولة في المحافظة على البيئة وحمايتها وذلك من خلال عدة أدوار تقوم بها، بل وقد يفوق تأثيرها الدولة في بعضها، وتتمثل وسائل عمل جمعيات حماية البيئة في الآتي:

---

[1] بدر فيصل بندر الدويش، "دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والسياسية في دولة الكويت دراسة اجتماعية"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 2010)، ص7.

[2] **المرجع نفسه**، ص247.

-**التوعـيـة البيئيـة للمواطنـين والدفـاع عن البيئيـة:** يعـد دور الجمعيات البيئية في القيام بعمل التوعية البيئية للمواطنين والدفـاع عن البيئيـة من الأدوار الرئيسية لها في حماية البيئة خصوصًا مع حداثة موضوعات حماية البيئة واعتبار البعض أَنَّ حماية البيئة من الموضوعات الكمالية، مع ظهور مفاهيم جديدة تتعلق بالبيئة ودمجها في السياسات الاقتصادية للدولة والأفراد منها مفهوم التنمية المستدامة من خلال إتباع آليات الإنتاج النظيف[1]. وأَنَّ المعرفة والتثقيف البيئي سيحول دون توريث الجهل أو عدم الوعى البيئي من جيل إلي جيل، فالأسرة التي لا تعي أهمية وضرورة الحفاظ علي البيئة، سينتقل جهلها ويسري في أبنائها الذين سيورثونه لأبنائهم، وبالتّالي، نكون أمام أجيال متتالية جاهلة غير واهية بأهمية المحافظة علي عناصر البيئة[2].

والواقـع، أَنَّ دور الأفراد في حماية البيئة يرتبط بصورة كبيرة بمدى نمو الرأي العام في كل دولة، فيزداد بصورة كبيرة في الدول المتقدمة، التي تكون فيها مساحة الرأي العام كبيرة ومتاحة وتلقي اهتمامًا كبيرًا من جانب الحكومات والأجهزة الإدارية ذلك علي عكس الحال في الدول النامية أو ما يسمى بدول العالم الثالث، فنجد أَنَّ اهتمام الأفراد بحماية البيئة يقل أو ينعدم في هذه الدول حتّى وإنْ وجد في حدود معينة فإنه لا يلقي إلّا القليل من الاهتمام من الحكومات والأجهزة الإدارية[3]؛ وتتمثل أهداف التوعية و التربية البيئية واساسيتها ومكوناتها في منح فرصة اكتساب المعرفة والقيم والمهارات الضرورية لحماية الطبيعة وتحسين وضعها لأفراد المجتمع وزادة وتنمية الوعى البيئي بكل المشكلات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ذات التأثير البيئي وخلق وترسيخ أنماط سلوكية إيجابية تجاه البيئة كالمحافظة على الأشجار[4].

-**جمـع المعلومـات:** إنّ مواجهة المشاكل تقتضي الالمام بجوانبها على نحو عملي صحيح، والبيئة كذلك تقتضي حمايتها الوقوف على المعلومات المتعلقة بالمشروعات التي تهدد البيئة، ويقتضي الأمر أنْ

---

[1] إبراهيم كومغار، "جمعيات المجتمع المدني وحماية البيئة في القانون المغربي"، **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**، العدد 152، ديسمبر 2015، ص 58.

[2] بدر عبد المحسن عزوز، "حق الإنسان في بيئة نظيفة دراسة مقارنة"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، حقوق عين شمس، مصر، 2009)، ص 512.

[3] عيد محمد مناحي المنخوخ العازمي،" الحماية الإدارية للبيئة في النظام الكويتي والمقارن"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، حقوق الإسكندرية، مصر، 2008)، ص103.

[4] إسماعيل سعدى، محمد أمين بدوي، "دور جمعيات حماية البيئة في نشر معالم التربية البيئية دراسة ميدانية لجمعية كنزة بايت لعزيز – البويرة-"، (أطروحة ماجستير، غير منشورة، جامعة أكلى محند اولحاج البويرة، الجزائر، 2014-2015)، ص 46.

يكون بإمكان هذه الجمعيات الاطلاع على تلك البيانات لدى الجهات الإدارية المختصة وأنْ يكون بإمكانها أيضًا عرض ما يتوافر لديها من معلومات ـــــ تحصل عليها من الأفراد ـــــ على الجهات الإدارية المختصة، وهو ما يقتضي بالضرورة تدخل المشرع لتنظيم العلاقة بين الجمعيات التي تدافع عن البيئة وبين الإدارة حتى لا يقف مبدأ سرية المستندات الإدارية حائلًا دون حصول الجمعيات علي المعلومات اللازمة لأداء مهامها[1].

-**الـــدور الاستشـــاري للجمعيـــات البيئيـــة:** يمكن أنْ تلعب الجمعيات البيئية دورًا استشاريًا للسلطة التنفيذية، وللسلطة التشريعية للدولة في المسائل المتعلقة بحماية البيئة، من خلال تقدمها باقتراحات مباشرة ودراسات عن رؤيتها لما يمكن إصداره من قرارات وقوانين لحماية البيئة من خلال نقل الواقع العملي لمن بيده وضع القرار اللازم لحماية البيئة [2]. وقد تكون مشاركتها في بعض أعمال اللجان التي تتولى إعداد التشريعات المتعلقة بحماية البيئة، بل أَنَّ القانون في بعض الدول يلزم الهيئات المختصة سواء كانت مركزية أو محلية بعدم اتخاذ قرار في مجموعة من المسائل المتعلقة بالبيئة إلا بعد أخذ رأى الجمعيات الأكثر تمثيلًا لجمعيات حماية البيئة ذلك بغرض تأكيد ديمقراطية هذه القرارات [3].

ثانيًـــا: القطـــاع الخـــاص: كشفـت دراسة أجرتها مؤسسة التمويل الدولـية (International Finance Corporation) أَنَّ 90 في المائة من الوظائف في البلدان النامية تعمل في القطاع الخاص (Private Sector) [4]، ما يعني أَنَّ القطاع يعد المحرك الاساسي للاقتصاد والتنمية كمـا يمكن للقطاع الخاص أن يساهم بشكل أفضل في خلق فرص العمل والحد من الفقر. وعلى هذا الأساس، أعلنت الأمم المتحدة اليوم عن إنشاء تحالف عالمي يضم 30 من القادة المؤثرين من شركات القطاع الخاص العملاقة حول العالم ليعملوا معا، على مدار العامين المقبلين، على محاولةٍ لتحرير وتوجيه تريليونات الدولارات من القطاع الخاص نحو تمويل أهداف التنمـية المُسـتـدامة وقد قامت الأمم المتحدة بتأسيس "**التحالـف العالمـي للمستثمريـن من أجل التنمـية المُستـدامة** " كجزءٍ من استراتيجية الأمين العام لتمويل خطة التنمـية المُستـدامة. التحالف يضم وكالات الأمم المتحدة مع كبار مديري وقادة المؤسسات المالية والشركات

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 59.

[2] هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين،" دور المجتمع المدني في حماية البيئة من التلوث"، **مجلة جيل حقوق الانسان**، العدد 17، 2019، ص 39.

[3] إسماعيل سعدى، محمد أمين بدوي، **المرجع السابق**، ص 59.

[4] la Banque mondiale,"IFC Jobs Study : Assessing Private Sector Contributions to Job Creation and Poverty Reduction"2013,at: https://bit.ly/315kUEw

الكبرى من جميع أنحاء العالم، ويهدف إلى الاستفادة من أفكار قادة القطاع الخاص في تنفيذ الحلول الممكنة لإزالة العوائق التي تقف أمام تعبئة الموارد المالية والاستثمارية من أجل التنمية المستدامة [1].

ثــالثــًا: الإعــلام والــرأي العــام: يُعـد الإعـلام (السلطة الرابعة) حلقةً أساسية في التمكين التنمـية المُستـدامة لمل له من دور في غرس قيم التنمـية المُستـدامة لدى الناس وتوجيه الــرأي العـام، ولعلّ أبرز النقاط التي تلخص دور الإعـلام التنموي تكمن في:

- نشر وتعميم مفاهيم التنمـية المُستـدامة وخططها.
- تنوير الــرأي العـام ونشر الثقافة البيئية.
- تسليط الضوء معالجة القضايا والمشاكل المجتمعية المرتبطة التنمـية المُستـدامة.
- تحفيز المواطنين على المشاركة الاقتصاديـة والاجتماعية والسياسية والثقافية.
- المساهمة في تغيير الاتجاهات بشكل ايجابي ومحاربه الاتجاهات السلبية في السلوك العام للأفراد [2].

والحقيقـة، أَنَّ الاهتمام بمفهوم الإعلام التنموي بدأ منذ الثمانينات من القرن الماضي وقد ساهم في بلورته الأمريكي المتخصص في الإعلام الجماهري **ويلبـــــر شـــرام** (Wilbur Schramm) والذي ابتكر هذا المصطلح، بحيث أحد أعمدته لا سيما بعد نشر كتاب: Mass Media and National Development: The Role of Information in the Developing Countries. وكانت اليونيسكو قد أصدرت إعلانًا في العام 1970 أكدت فيه أهمية «وسائل الإعلام» في عملية التنمية. وقد تعزز هذا التطور في إعلان **هافــانا** العام 1979 الذي أكد دور الإعلام فيما يتعلق بالتطوّر الاقتصادي، وتقرّر تخصيص يوم للإعلام التنموي بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك بتحديد وظيفته المركبة التي تقوم على الرقابة واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والتشريعات والتنشئة والتربية لتنمية المهارات [3].

وعمومـًا، يُمكننـا القول أَنَّ وسائل الاعلام تستطيع أنْ تقوم بدور فعال في تحقيق خطط وأهداف التنمية المستدامة باعتبار أنّها تمثل جزءً مهم من منظومة التنشئة الاجتماعية والسياسية، إضافةً لارتباطها بالنظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المجتمع الذى تعمل في إطاره، حيث يصبح

---

[1] "تحالف عالمي جديد لاستثمارات بتريليونات الدولارات، من القطاع الخاص، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، **الأمم المتحدة**، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، في: https://bit.ly/2CyB7bZ

[2] إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية، **التقرير العلمي لورشة العمل المتخصصة بشأن دور الاعلام التنموي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**، جامعة الدول العربية،2019، ص 19.

[3] عبد الحسين شعبان، "الإعلام التنموي والتنمية المستدامة"، **شبكة النبأ المعلوماتية**، 2019/11/14، في: https://bit.ly/314S7QD

نجاح هذه الخطط مرهونًا بالمشاركة الايجابية للقوى المجتمعية التي يحفزها الاعلام من خلال تنمية الوعى والتثقيف والتربية ونشر المعلومات والمعرفة وخلق البيئة المواتية التي تساعد على اتخاذ القرارات المستنيرة ومواجهة التحديات والمعوقات التي تقف حائلًا دون تحقيق هذه الأهداف، فالإعلام التنموي تكمن أهميته بصراحة في التمهيد والتهيئة للتنمية وإحداث التحول الاجتماعي والتغيير والتطوير والتحديث[1].

مـادة التنمـية المستـدامة ومكـافحة الفسـاد

[1] طلعت المغربي، " الإعلام والتنمية المستدامة"، **الوفد**، 2019/08/14، في: https://bit.ly/3h5O4cz